

Distr.: General  
16 April 2009  
Arabic  
Original: English

# المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩  
جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩  
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت\*  
التعاون الإقليمي

## موجز دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٠٩

موجز

للمرة الثانية خلال عقد واحد تعرضت منطقة آسيا والمحيط الهادئ لأزمة مالية. ومع أن الأزمة نشأت هذه المرة خارج المنطقة، إلا أن ضخامة الأزمة وارتفاع مستويات التكامل المالي والتجاري والاستثماري لهذه المنطقة مع الاقتصاد العالمي لا يجعلان أي اقتصاد بمنأى عنها. وربما تكون أسوأ التطورات في الطريق.

وبالتالي، فإن المنطقة لا تزال تشهد ضغوطا كبيرة تمارس على النمو مع ما يرافق ذلك من نتائج اجتماعية تتكشف يوما بعد يوم. وقد اقترن تزايد الآثار الجانبية للأزمة المالية العالمية على قطاع الاقتصاد الحقيقي، بالتحديات طويلة الأجل التي يفرضها تغير المناخ، والتقلبات الهائلة في أسعار الغذاء، مما ضاعف من آثارها وقلل من احتمال تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

\* E/2009/100



وفي هذه الوثيقة، تحلل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كيف أثرت هذه التهديدات التي تواجه التنمية على آسيا والمحيط الهادئ وتتناول سبل التصدي لها. وتمثل التغيرات الجوهرية التي أحدثتها اجتماع تلك الأزمات على سياسات الاقتصاد الشامل فرصة فريدة للمنطقة لإعادة توجيه النمو الاقتصادي نحو مسار إنمائي طويل الأجل يتسم بمزيد من الشمول والاستدامة. وستضطر حكومات البلدان إلى معاودة الدخول إلى مجال الاقتصاد الشامل، ولكن هذه المرة بأسلوب أحدث، أي بالمشاركة مع شعوبها. وسيضطلع الطرفان معا بدور رئيسي في تشكيل مسار التنمية في المنطقة وتحديد إطارها. وتأتي مبادرات التعاون الإقليمي الرئيسية المنسقة لتعزيز تلك الأعمال.

## المحتويات

الصفحة	
٤	مقدمة .....
٤	أولا - التوقعات المتعلقة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ: التراجع المتزامن .....
٩	ثانيا - أوجه الضعف الاقتصادي .....
٩	ألف - زيادة التعرض لتدفقات رأس المال المتنقل .....
١١	باء - أوجه ضعف القطاع المصرفي .....
١٢	جيم - إدارة تقلب أسعار العملات .....
١٣	دال - تزايد الاعتماد على التجارة .....
١٣	ثالثا - تقلبات أسعار السلع الأساسية .....
١٥	ألف - التهديدات الطويلة الأجل التي يواجهها الأمن الغذائي .....
١٦	باء - آثار تقلبات الأسعار على الزراعة .....
١٦	جيم - آثار تقلبات الأسعار على الفقراء .....
١٧	رابعا - تغير المناخ: تكاليف غير متكافئة بالنسبة للمنطقة .....
١٨	الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ .....
١٩	خامسا - اجتماع الأزمات: إعادة توجيه مسار المنطقة الإنمائي .....
١٩	ألف - السمات المشتركة وآثارها مجتمعة .....
٢١	باء - إعادة توجيه دور الحكومة .....
٢٦	جيم - الحكومة بوصفها شريكا للشعب .....
٢٧	سادسا - التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة: من القدرة على التكيف مع الأزمة إلى مقاومة الأزمة .....
٢٧	ألف - الإصلاح المالي وإصلاح الاقتصاد الكلي .....
٢٨	باء - التعامل مع تقلبات أسعار المواد الغذائية والوقود .....
٢٩	جيم - التعامل مع التحديات الحالية الناجمة عن تغير المناخ .....
٣٠	سابعا - نحو إطار للنمو والتنمية الشاملين والمستدامين بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ .....

## مقدمة

١ - كانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ منذ أقل من عام واحد قد بدأت تتصدى للتحدي المتمثل في الارتفاع الكبير في أسعار الأغذية الأساسية والوقود، وكانت هذه الأزمة تتكشف في ضوء القلق العالمي المتزايد بشأن تغير المناخ وما صاحبه من كوارث بيئية أفضت إلى خسائر بشرية. ولكن هذه الأحداث ما لبثت أن غطى عليها تعرض المنطقة، للمرة الثانية خلال عقد واحد، لأزمة مالية. بيد أن مصدر الأزمة، كان هذه المرة، خارج المنطقة. ففي أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠٨، تطورت الأزمة المالية المحترقة، التي كانت قد بدت وكأنها مقصورة على بضع بلدان متقدمة، لتصبح أزمة عالمية أضرت بأفراد ومجتمعات بعيدة كل البعد عن مراكز رؤوس الأموال العالمية.

٢ - وسينتج عن وقوع هذه الأزمات واجتماعها آثار مضاعفة ستبطل من النمو الاقتصادي في المنطقة، وتعيق بصورة لا مفر منها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وفي هذه الوثيقة، ستحلل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ كيف أثرت هذه التهديدات التي تواجه التنمية على منطقة آسيا والمحيط الهادئ وتتناول سبل التصدي لها. والفكرة المحورية هي أن اجتماع الأزمات يمثل أيضا فرصة فريدة للمنطقة لإعادة توجيه النمو الاقتصادي نحو مسار إنمائي طويل الأجل يتسم بالشمول والاستدامة. وسيكون من اللازم بالنسبة للحكومات، أن تقوم من خلال شكل عصري للحكم الرشيد والمشاركة مع الشعوب، بدور رئيسي في تشكيل ذلك المسار وتحديد إبطاره. وستعزز مبادرات التعاون الإقليمي الرئيسية المنسقة تلك الأعمال.

## أولا - التوقعات المتعلقة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ: التراجع المتزامن

٣ - أخذت التوقعات بشأن اقتصادات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، تزداد كآبة بشكل كبير بالنظر إلى الانتكاسات الاقتصادية والاضطرابات المالية العالمية التي اتضح أنها أضخم مما كان متوقعا لأول وهلة. ومع أن المنطقة أضحت أكثر استعدادا لمواجهة الأزمات المرتبطة بالعملات وميزان المدفوعات مما كانت عليه منذ عقد مضى بفضل إجراء إصلاحات واسعة النطاق وتحسين ميزان الحسابات الجارية وإقامة حاجز واق من الاحتياطات من العملات الأجنبية، إلا أن التباطؤ العالمي الناتج عن الأزمة مارس ضغوطا نزولية كبيرة على التنمية. ويتوقع أن يكون قطاع الصادرات الأكثر تأثرا بالأزمة المزوجة المتمثلة في الانكماش الحاد في تمويل التجارة، والحد من الطلب على الواردات في البلدان المتقدمة النمو.

٤ - وعلاوة على ذلك، تأثر الاستهلاك الخاص المحلي إلى درجة كبيرة بالضغط الذي تعرضت لها الأجور وفقدان الوظائف وتباطؤ التحويلات المالية وتضرر الثروة بسبب انخفاض قيمة الأصول. ويتعرض الاستثمار الخاص لمعوقات بسبب كآبة توقعات المبيعات المحلية والعالمية بالنسبة للشركات إضافة إلى الضغوط الائتمانية على الصعيد الدولي. وربما تكون أسوأ التطورات في الطريق عندما يتضح مدى التراجع على الصعيدين العالمي والإقليمي بالكامل وعندما تستنفذ الشركات والأفراد وسائل التكيف الفورية المتاحة لهم. ولهذا ليس بوسع المنطقة أن تطمئن للأمر.

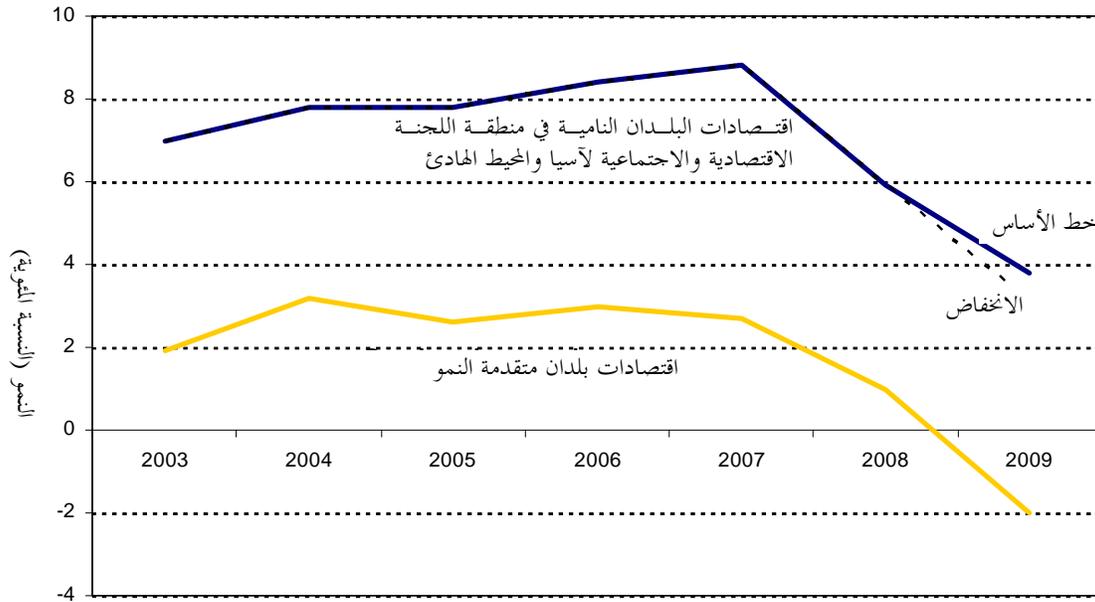
٥ - وستتوقف الحالة الاقتصادية المتوقعة للمنطقة على مدى قدرة واضعي السياسات على إبقاء محرك الطلب المحلي دائراً. وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة عموماً، فإن الحوافز المالية يفترض أن تكون قادرة على تقديم بعض الدعم، ولا سيما إذا أمكن الإبقاء على الطلب المحلي دون انخفاض في أكبر الاقتصادات الآسيوية الناشئة، وهي إندونيسيا والصين والهند وغيرها. وقد يمكن حفز التدفقات التجارية داخل المنطقة الواحدة مما سيمنح اقتصاد المنطقة قدرة إضافية على استيعاب آثار الصدمة.

٦ - ويتوقع في عام ٢٠٠٩ أن يزداد تباطؤ النمو الاقتصادي في البلدان ذات الاقتصادات النامية في المنطقة بانخفاض يصل إلى ٣,٨ في المائة عن نسبته المقدرة بـ ٥,٩ في المائة في عام ٢٠٠٨ (الشكل الأول)<sup>(١)</sup>. وبالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل، أظهر الأداء في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ قدرة المنطقة على التكيف إذ نمت الصادرات بنسبة ٢٤ في المائة وظلت قوية، مستفيدة من ضعف العملات ومن القوة النسبية للطلب الخارجي. ومن ناحية ثانية، فإن الأثر الكامل الذي سيشتركه كساد اقتصادات البلدان المتقدمة على صادرات المنطقة سيظهر في عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من هذه الصعوبات على المستوى المحلي وما يمكن أن يحدثه انخفاض معدلات النمو، حتى لو كان متوسطاً، من آثار اجتماعية ضخمة، فإن مقارنة تلك المعدلات ومعدلات اقتصادات البلدان المتقدمة النمو الرئيسية في العالم تبين القوة النسبية لهذه المنطقة وقدرتها على التكيف مع الأزمة. وبالمقارنة فإن من شأن النمو المرتفع لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، مقترناً بضخامة إجمالي حجم اقتصادها أن يجعل من هذه المنطقة مركزاً للنمو العالمي في عام ٢٠٠٩.

(١) جميع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الواردة في هذا الفصل مستمدة من تقديرات وتوقعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استناداً إلى مصادر وطنية في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وجميع المعلومات الأخرى الواردة في هذه الوثيقة مستمدة من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ ٢٠٠٩: التصدي للتهديدات الثلاثة للتنمية (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.09.II.F.11، تصدر فيما بعد).

## الشكل الأول

النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات بلدان نامية مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ولاقتصادات بلدان متقدمة النمو في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩



المصادر: مصادر وطنية؛ وصندوق النقد الدولي، والإحصاءات المالية الدولية (قرص سي دي) (واشنطن العاصمة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)؛ ومصرف التنمية الآسيوي، *Key Indicators for Asia and the Pacific 2008, 39<sup>th</sup> ed.* (مانيل، ٢٠٠٨)؛ وبيانات مستمدة من اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة تم الحصول عليها من الموقع [www.cisststat.com](http://www.cisststat.com) في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ وتقديرات وتوقعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. وتستخدم الأرقام المتعلقة باقتصادات البلدان المتقدمة النمو من صندوق النقد الدولي، استكمال نشرة آفاق الاقتصاد العالمي (واشنطن العاصمة، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩).

ملاحظة: معدلات النمو لعام ٢٠٠٨ هي تقديرات؛ أما معدلات النمو لعام ٢٠٠٩ فهي توقعات.

٧ - لا يمكن استبعاد احتمال تعرض الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي الاتحاد الأوروبي واليابان، لانتكاسة اقتصادية أعمق نظرا للحالة المالية المتقلبة وعدم التيقن بشأن الآثار المترتبة على السياسة المالية التوسعية وبرامج الإنقاذ المالي. وتنشأ أكبر مخاطر الانخفاض شيوعا بالنسبة للتوقعات الإقليمية من احتمال عدم استعادة السياسات التوسعية للثقة فيما بين عوامل السوق، وأن تفشل في حفز الاستثمارات الخاصة والاستهلاك. وفي إطار هذا السيناريو، تتزايد التصورات السلبية بأن افتقار الحكومات لوسائل كافية لتمويل عمليات إنقاذ للنظام المالي التي تتطلب مبالغ متزايدة، فضلا عن الزيادات الفادحة في الدين العام تهدد الاستقرار الاقتصادي في المستقبل. وسوف تشكل الزيادة الكبيرة في عدد حالات الإفلاس وتسريح العمال، وانعدام الأمن الوظيفي بالنسبة للأشخاص الذين لا يزالون يعملون، واستمرار هبوط أسعار الأصول، إضافة لزيادة التشدد في سياسات إقراض الأسر المعيشية جميعها، جزءا من السيناريو السلبي.

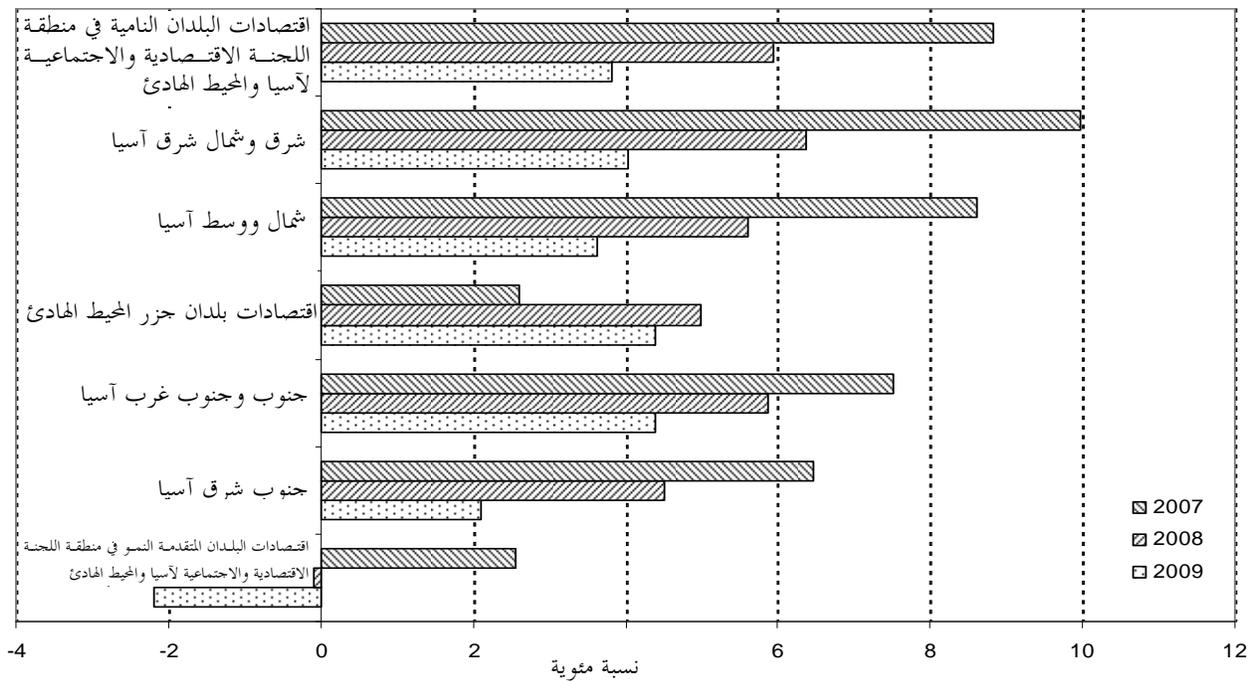
٨ - وإذا بلغ الانتكاس في الولايات المتحدة درجة أكثر حدة، فإن نمو الاقتصاد الأمريكي سينخفض إلى ٣,٠ في المائة، وسيخفض النمو الاقتصادي في اليابان وفي منطقة اليورو أيضا بدرجة أكثر سلبية. وعندها ستكون هونغ كونغ، والصين، وجمهورية كوريا؛ وسنغافورة؛ ومقاطعة تايوان الصينية أكثر المتأثرين بذلك. فهي لن تواجه تباطؤ نمو الصادرات بسبب انخفاض الطلب العالمي فحسب، بل سيتعرض أيضا قطاعا الاستثمارات والاستهلاك فيها إلى آثار سلبية متزايدة لأنها أكثر تكاملا مع القطاعات المالية لاقتصادات البلدان المتقدمة النمو. وستتفاقم أيضا حالة تباطؤ النمو في الصين بالقيمة المطلقة. ومن ناحية ثانية فإنه، نظرا لمسار النمو المرتفع في الصين وتنفيذها لخطة تحفيز مالي قوية في نهاية عام ٢٠٠٨، يتوقع أن تحقق نموا قويا نسبيا حتى في إطار السيناريو السلبي. أما اقتصادات البلدان الأخرى في المنطقة، فإنها ستأثر حتما بالتراجع الحاد الذي تشهده اقتصادات البلدان المتقدمة النمو.

٩ - وإجمالا، فإنه بالاستناد إلى سيناريو خط الأساس للنمو بنسبة ١,٠ في المائة في الولايات المتحدة، يتوقع أن يستمر انخفاض النمو في جميع المناطق دون الإقليمية التابعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال عام ٢٠٠٩، كما هو مبين في الشكل الثاني. ويتوقع للمناطق دون الإقليمية في شرق وشمال شرق آسيا أن تواصل شهود أسرع معدل نمو بنسبة ٤,٠ في المائة في عام ٢٠٠٩، ولو أن نموها سيكون أبطأ كثيرا مما كان عليه قبل الأزمة. وسيرتفع معدل نمو اقتصادات جنوب شرق آسيا المعتمدة على الصادرات بوتيرة أبطأ بحيث سيبلغ ٢,١ في المائة عام ٢٠٠٩. وستشهد الاقتصادات المعتمدة على تصدير الطاقة بعض التباطؤ بسبب انخفاض أسعار الوقود، إذ يتوقع أن ينخفض النمو في بلدان شمال ووسط آسيا من ٥,٦ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٣,٦ في المائة عام ٢٠٠٩. وسيتوقف معدل التباطؤ

بالنسبة لكل بلد على مدى قدرة الطلب المحلي، المحفز من خلال السياسة المالية التوسعية، على التعويض عن التراجع في قطاع الصادرات. ومن ثم فمن المتوقع أن تشهد بلدان جنوب وجنوب غرب آسيا درجة أقل من التباطؤ نسبياً، إذ يتوقع لاقتصاداتها أن تنمو بنسبة ٤,٤ في المائة بعد أن بلغت نسبة نموها في عام ٢٠٠٨ ما تقديره ٥,٩ في المائة.

## الشكل الثاني

معدلات النمو الاقتصادي لاقتصادات بلدان نامية واقتصادات بلدان متقدمة النمو مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ خلال أعوام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩



المصادر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استناداً إلى مصادر وطنية؛ وصندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية (سي دي) (واشنطن العاصمة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)؛ ومصرف التنمية الآسيوي، Key Country Reports and Indicators for Asia and the Pacific 2008 (مانيلا، ٢٠٠٨)؛ ووحدة التحريات الاقتصادية، Country Forecasts (لندن، ٢٠٠٨)؛ وبيانات مستمدة من اللجنة الإحصائية المشتركة بين دول رابطة الدول المستقلة تم الحصول عليها من الموقع [www.cisstat.com](http://www.cisstat.com) في ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ وتقديرات وتوقعات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

## ثانيا - أوجه الضعف الاقتصادي

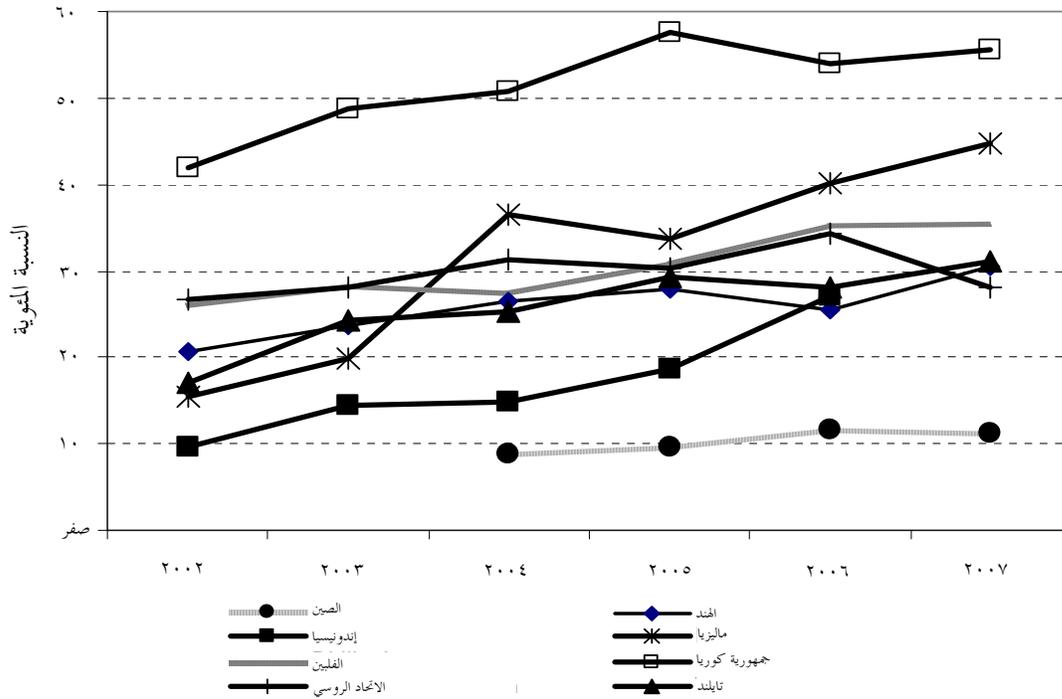
١٠ - وتطلعا إلى المستقبل، فقد أبرزت الأزمة الاقتصادية وآثارها المُعدية بعض أوجه الضعف في المنطقة التي يلزم رصدها بدقة مع تطور الأزمة. وترد أدناه مناقشة لنقاط الضغط هذه.

### ألف - زيادة التعرض لتدفقات رأس المال المتقل

١١ - كان التعرض لتدفقات رأس المال المباشرة قصيرة الأجل، هو مرة أخرى، بمثابة الشرارة التي أدت إلى صعوبات مباشرة في الاقتصاد الكلي في بعض اقتصادات المنطقة. وما برح النمو الكبير لحصة حافظة رأس المال الأجنبي في الحصوم المالية الخارجية سمة هامة لكثير من الاقتصادات الرئيسية النامية في جميع أنحاء المنطقة، بما فيها تلك الأكثر تأثرا بتدهور أسواق الأسهم والعملات الذي حدث مؤخرا (انظر الشكل الثالث). وفي وقت تجنب المخاطر الدولية العامة، قد يؤدي استخدام الاحتياطات للحيلولة دون الانخفاض المفرط في قيمة العملة الذي يمكن أن ينجم عن خروج حافظة رأس المال قصيرة الأجل، إلى تخفيض المبالغ الاحتياطية المتاحة لسداد الديون الخارجية قصيرة الأجل وحدوث عجز في الحساب الجاري. وهذا مثار قلق مستمر للعديد من البلدان.

## الشكل الثالث

رصيد حافظة الاستثمار الأجنبي كنسبة من مجموع الخصوم الخارجية، ٢٠٠٧-٢٠٠٢  
في اقتصادات بلدان مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ  
(النسبة المئوية)



المصدر: صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية (قرص سي دي) (واشنطن، العاصمة).

ملاحظة: الشكل مستمد من حالة الاستثمار الدولي في ميزان المدفوعات للاقتصادات المعنية وتتألف حالة الاستثمار الدولي من حافظة الاستثمار، واستثمار المشتقات المالية وغيرها من الاستثمارات (لا يشمل هذا الائتمان المصرفي الطويل الأجل والقصير الأجل).

١٢ - وقد انخفضت الاحتياطيات المخصصة لتغطية حافظة الاستثمار بشكل كبير في معظم أنحاء المنطقة على مدى العقد الماضي، وهي حالياً غير كافية في الكثير من البلدان. وفي وقت يتسم بعدم استقرار مالي لم يسبق له مثيل، حيث تقل عتبات أسباب السلامة، أو حيث تسود القيود على السيولة للمؤسسات المالية، فمن اليسير أن يؤدي هذا إلى حالات إعادة استدعاء المستثمرين ذوي الاستدانة العالية، مما يعرض الاحتياطيات لضغوط في محاولة الدفاع عن قيم العملات. وقد يزيد من مضاعفة هذا الخروج العام لرأس المال خروج مماثل لرأس المال الذي ابتدأه السكان المحليون، إلى المدى الذي يطلق الحرية للسكان لإنشاء محفظة

استثمارات في الخارج. ومن الواضح أن الوصول إلى مجمع للاحتياطيات أكبر مما يكفي عادة يؤدي دوراً أكثر أهمية في طمأنة المستثمرين، ويمكن بدوره، أن يعمل على الحد من صافي خروج رأس المال.

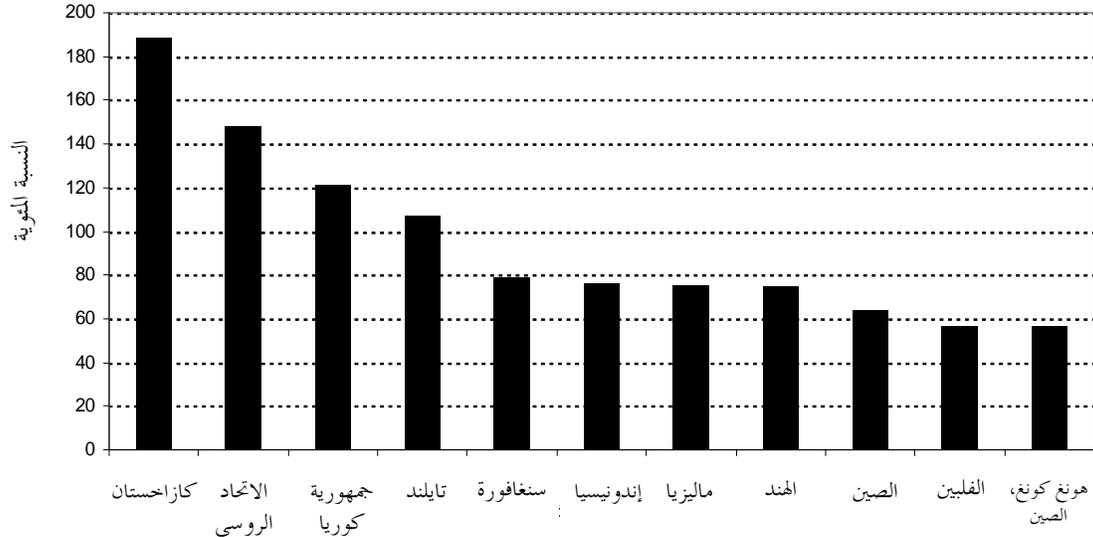
## باء - أوجه ضعف القطاع المصرفي

١٣ - لقد وضعت الأزمة الحالية أيضاً شواغل القطاع المصرفي في بؤرة الاهتمام. وعلى الرغم من أن معظم الاقتصادات في المنطقة لديها تغطية احتياطية كافية للديون الخارجية قصيرة الأجل على الصعيد الوطني، فإن القطاعات المصرفية، في بعض الحالات، قد تتعرض لمخاطر الاعتماد المفرط على مصادر خارجية لإقراضها. ومن المهم ضمان سلامة القطاع المصرفي من دون مساعدة الحكومة، لأن هذه المساعدة يمكن أن يترتب عليها فقدان الثقة في هذا القطاع بصفة عامة. وتقل حالياً القروض المتعثرة عن العتبة الدولية البالغة نسبتها ٨ في المائة على نطاق الاقتصادات الرئيسية في المنطقة، مما يشكل أقل من خطر مباشر على الملاءة ويوفر حاجزاً يحول دون حدوث زيادات في هذه القروض التي قد تحدث في الشهور القادمة بسبب تباطؤ الاقتصاد.

١٤ - ومع ذلك، فهناك شواغل تتعلق بحالات نقص السيولة. وتشتهر القروض المصرفية في بعض البلدان بأنها تتجاوز الودائع المحلية بشكل كبير (انظر الشكل الرابع) مما يتطلب من المصارف الاعتماد على تمويل كبير بالجملة. وإذا وصل هذا التمويل إلى درجة أن يأتي من مصادر خارجية ويتكون من قروض قصيرة الأجل، فقد ينجم عن أزمة الائتمان العالمية أن تتعرض المصارف إلى ضغط في تمويل أنشطتها. ويُعرض التفاوت في قيمة العملات في التمويل بهذه الطريقة المصارف إلى مخاطر أسعار الصرف أيضاً، في حين قد يؤدي التفاوت في حلول آجال سداد القروض إلى مخاطر تمديد آجال السداد وأسعار الفائدة.

## الشكل الرابع

نسبة القروض إلى الودائع في اقتصادات بلدان آسيوية نامية مختارة (أحدث البيانات المتاحة)



المصادر: يستند تقدير موظفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى بيانات شركة CEIC (الصين؛ هونغ كونغ، الصين؛ الهند؛ إندونيسيا؛ الفلبين؛ وسنغافورة) وبيانات شركة CEIC (ماليزيا وتايلند)؛ ومصرف التنمية الآسيوي (كازاخستان)؛ وحسابات موظفي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المستندة إلى إحصاءات صادرة عن المصرف المركزي للاتحاد الروسي (الاتحاد الروسي).

## جيم - إدارة تقلب أسعار العملات

١٥ - من المحتمل أن تظل أسعار الصرف في المنطقة تتعرض للضغوط لبعض الوقت، حيث أن الكساد العالمي سيوقف مساهمات تدفقات الحافظة، وتدفعات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعائدات التصدير. وعلاوة على ذلك، وفي مناخ تباطؤ الصادرات وأوجه التفاوت في تحركات أسعار الصرف داخل البلدان، هناك خطر الدخول في دائرة التنافس على تخفيض قيمة العملة بين دول المنطقة. وستعرض الاقتصادات الإقليمية لضغوط لتخفيض عملاتها مقابل عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، تمشيا مع جيرانها للحفاظ على قدرة صادراتها على المنافسة. وستؤدي هذه التخفيضات لقيمة العملات خارج المنطقة وداخلها، إن أُجريت بطريقة تفتقر إلى التنسيق، إلى خسائر لا لزوم لها في عائدات الصادرات الوطنية، وإلى زيادة تكلفة خدمة الديون وتكاليف المدفوعات وتزيد من حالة عدم اليقين.

## دال - تزايد الاعتماد على التجارة

١٦ - اتسم النمو الاقتصادي في المنطقة بتزايد الاعتماد على التجارة. وزادت صادرات السلع كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان الآسيوية النامية بنسبة تقارب ٨ نقاط مئوية بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٧، فبلغت ٣٧,٥ في المائة. لقد أصبح حالياً ما كان في الماضي محركاً للنمو في المنطقة مصدراً أكبر لأوجه الضعف التي ستحد من مدى التخفيف من الأزمة المالية. وعلى الرغم من أن البلدان ذات الاقتصادات النامية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، تقوم كمجموعة، بتخفيض الحصة الكلية للصادرات المرسل إلى سوقي الولايات المتحدة واليابان وإعادة توجيهها نحو سوقي الصين والهند، فإن الصادرات تنمو بشكل أسرع من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن تلك البلدان النامية قد حافظت على اعتمادها على الصادرات إلى الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. وفي حقيقة الأمر، فإن حصة الصادرات إلى هذه البلدان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لم تتغير أو تزيد. وعلاوة على ذلك، فإن التجارة داخل الإقليم تستند بقوة إلى أجزاء ومكونات للقطاع الصناعي، وهي بدورها ترتبط بالطلب على منتجات المستهلك النهائي في البلدان المتقدمة النمو. وقد تكون البلدان والمناطق والشركات الأكثر ارتباطاً بشكل مباشر، عن طريق شبكات الإنتاج، بأسواق الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أكثر عرضة لخطر الركود في تلك الأسواق: وستكون اقتصادات هونغ كونغ؛ والصين؛ وماليزيا؛ وسنغافورة؛ وتايلند هي الأكثر تأثراً. لذلك فإن الركود في البلدان المتقدمة النمو سيتخذ طريقه عائداً إلى المنطقة عبر قناة التجارة والاستثمارات.

١٧ - ومن الشواغل الأخرى، أنه في مناخ يتسم بالتباطؤ الاقتصادي الشديد، فإن بعض البلدان، في محاولة لحماية الصناعات المحلية العريضة من منافسة الواردات، قد تميل إلى زيادة نظام الحماية الجمركية عن طريق زيادة الرسوم الجمركية وغيرها من أشكال الحماية.

## ثالثاً - تقلبات أسعار السلع الأساسية

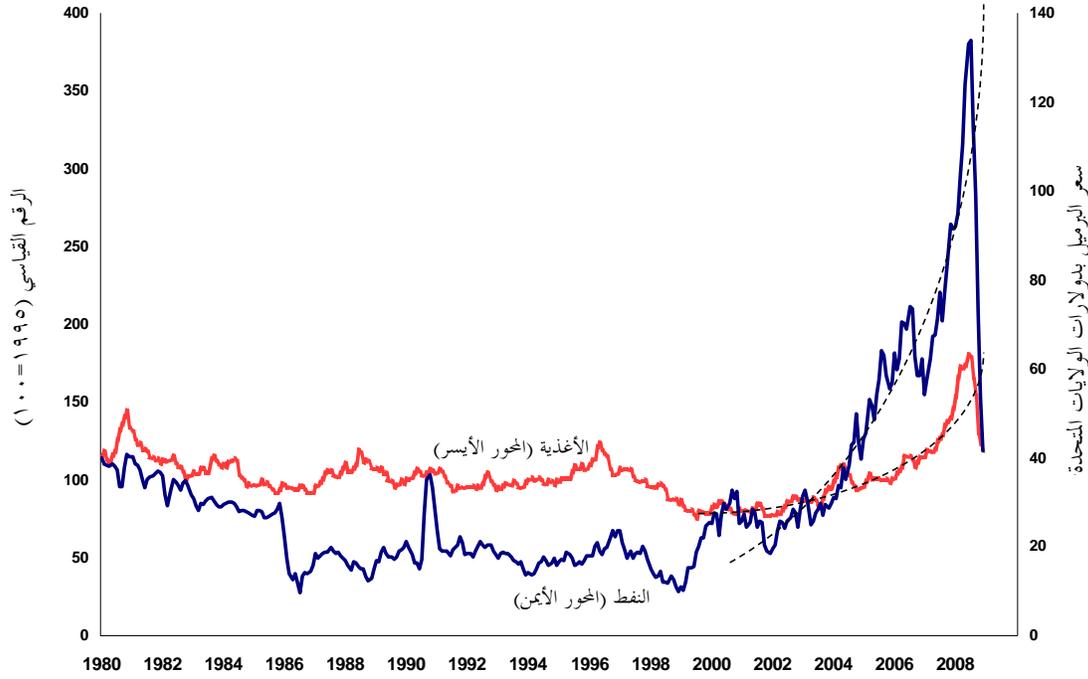
١٨ - بعد انخفاض أسعار الوقود والأغذية الذي استمر لعقدين، بدأت أسعارها في الارتفاع بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٨، وارتفعت بشدة في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. وكانت أسعار الأرز، وهو الغذاء الأساسي والمصدر الرئيسي لكسب الرزق في المنطقة، لسكان يبلغ عددهم ٩٥٠ مليون نسمة يعيشون في فقر مطلق، هي الأسرع ارتفاعاً ١٥٠ في المائة في أقل من ثلاثة أشهر. وفي حين بدأت حدة الأزمة المالية تتصاعد، أعقبت الزيادات الضخمة في أسعار الوقود والأغذية خلال الستة أشهر الأولى لعام ٢٠٠٨، تصويبات حادة

لتخفيض أسعارها. ولقد أوضحت بصورة أكبر هذه التقلبات الكبيرة لأسعار السلع الأولية النفطية وغير النفطية عام ٢٠٠٨، والتي سارت بموازاة الأزمة المالية على نحو وثيق، الترابط الشديد بين أسواق السلع الأساسية والأسواق المالية، وأن الأزمات تتجمع وتكون لها آثار مضاعفة.

١٩ - لقد برزت المصاعب في سوق المساكن في الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦، مع استقرار أسعار المساكن، والارتفاع الحاد في حالات غلق الرهن، والزيادات في أسعار الفائدة، مما أدى في نهاية المطاف إلى أزمة الائتمان في أواخر عام ٢٠٠٧؛ واتسمت تلك الفترة أيضا بزيادة سريعة في التجارة في السلع الآجلة. وأدى هذا المزيج إلى ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية. ومن ناحية ثانية فقد نجم عن تزايد المشاكل في الأسواق المالية العالمية وعدم تحقق توقعات النمو، والخروج السريع لرؤوس الأموال المضاربة من أسواق السلع الأساسية، إلى هبوط حاد ومستدام في أسعار السلع الآجلة. وتبع ذلك اللجوء السريع إلى سندات الخزنة في الولايات المتحدة طلبا للسلامة. ومن ثم، فكما انخفضت أسعار السلع الأساسية في أواخر عام ٢٠٠٨، ارتفعت قيمة دولار الولايات المتحدة. وبالتطلع للمستقبل، يتمثل أحد الشواغل الرئيسية في أن السيولة الضخمة التي أتاحت من أجل الإنقاذ من الأزمة المالية قد تجد طريقها مرة أخرى إلى داخل أسواق السلع الآجلة، مما سيؤدي إلى زيادة كبيرة في أسعار السلع الأساسية، وهذا ما قد تكتشف المنطقة أنها غير مستعدة له.

## الشكل الخامس

## الرقم القياسي لسعر الأغذية وسعر نفط برنت الخام ١٩٨٠-٢٠٠٨



(المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى بيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي (يمكن الاطلاع عليها في الموقع [www.imf.org/external/nap/res/commod/externaldata.csv](http://www.imf.org/external/nap/res/commod/externaldata.csv)).

## ألف - التهديدات الطويلة الأجل التي يواجهها الأمن الغذائي

٢٠ - لقد زادت الاختلالات طويلة الأجل بين الاستجابة الطبيعية في مجال العرض وزيادة الطلب من تقلبات أسعار الأغذية والوقود. وانخفض المخزون العالمي للقمح، والذرة الصفراء والأرز، مقيسا بالاستهلاك اليومي إلى أدنى مستوياته منذ ٣٠ عاما. وقد اضطلع الارتفاع الكبير في أسعار النفط أيضا بدور حاسم في زيادات أسعار الأغذية عن طريق: (أ) ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية، مما جعل إضافة الأسمدة، وتشغيل الآلات الزراعية، ونقل الأغذية إلى المناطق الحضرية وعبر البلدان عمليات باهظة التكلفة؛ و (ب) حفز إنتاج المحاصيل لأغراض الوقود الأحبائي، مما أدى إلى زيادات في المنافسة وفي أسعار الأراضي، والمياه وغيرها من الموارد اللازمة لإنتاج المحاصيل الغذائية. وقد تضخم تأثير ارتفاع أسعار النفط على الزراعة لأن الزراعة أصبحت في العقد الماضي كثيفة الاستخدام للطاقة.

## باء - آثار تقلبات الأسعار على الزراعة

٢١ - كان تقلب أسعار المنتجات الزراعية على مدى العقود القليلة الماضية عاملاً مهماً في تراجع الاستثمار في الزراعة؛ وستزيد الأحداث التي وقعت في الأشهر الأخيرة من تفاقم تصور هذه الاستثمارات باعتبارها شديدة المخاطر. ونتيجة لطول فترة انخفاض الأسعار الحقيقية التي لم تنته إلا مؤخراً، قلّت الحوافز الممنوحة للاستثمار في الزراعة، مما تسبب في انخفاض متوسط المعدل السنوي لنمو المحاصيل بمقدار ١,٢ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥. وبالمثل، شهد المتوسط العالمي لمعدل النمو السنوي في مساحة الأراضي أيضاً انخفاضاً كبيراً من ٠,٧ في المائة بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠ إلى ٠,٢ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠٠٥. وقد أوجد النمو الاقتصادي والتحضر السريعين حوافز للعمال الريفيين في الهجرة إلى المدن بحثاً عن فرص أفضل للدخل، وفي خضم عملية التنمية الحضرية، تم تحويل الأراضي الزراعية إلى استخدامات بديلة.

٢٢ - وكانت الحوافز الممنوحة للمزارعين للحفاظ على الإنتاج منخفضة بشكل خاص في أوائل الألفية الثانية، بعد هبوط حاد في أسعار الحبوب بأكثر من ٥٠ في المائة في الفترة ما بين أيار/مايو ١٩٩٦ وآب/أغسطس ٢٠٠٠. ونتيجة لذلك، لم يواكب الإنتاج العالمي من الذرة والأرز والقمح والحبوب الخشنة الاستهلاك لمدة أربع سنوات أو أكثر في أوائل الألفية الثانية. وكانت هذه الفترة الطويلة، التي تسببت في انخفاض كبير في مخزونات الحبوب، فترة لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. وخلال السنوات الثلاثين الماضية، انخفض إنتاج القمح والذرة بعض الأحيان بمقدار كبير عن الاستهلاك، وذلك في العادة نتيجة لنقص المحاصيل الرئيسية في مناطق الإنتاج الهامة، لكن الانتعاش بعدها كان سريعاً.

## جيم - آثار تقلبات الأسعار على الفقراء

٢٣ - وضع ارتفاع أسعار المواد الغذائية الذي شهده العالم في منتصف عام ٢٠٠٧ مسألة الأمن الغذائي في صدارة الاهتمام العالمي، بما في ذلك في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فقد كان انعدام الأمن الغذائي يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية في العديد من بلدان المنطقة لفترة طويلة. ويُقدر أن المنطقة يعيش بها نحو ٩٥٠ مليون شخص تحت خط الفقر المنقح. ويعاني ٥٨٣ مليون شخص آخرين من نقص التغذية التي هي نتيجة مباشرة لانعدام الأمن الغذائي؛ وتعاني من نقص الوزن نسبة ٤٦ في المائة من جميع الأطفال في جنوب آسيا و ٢٩ في المائة من الأطفال في جنوب شرق آسيا. ويُخشى أن تزيد الأزمة المالية العالمية من تفاقم هذا الوضع وتدفع بالمزيد من الناس إلى براثن الفقر في حال لم تُتخذ الإجراءات المناسبة.

٢٤ - ومن بين المخاوف الكبيرة إزاء تضخم أسعار الأغذية تأثيره السلبي على الأسر المعيشية الفقيرة التي تدرج ضمن مشتري الأغذية الخالصين. وقد دُفع ٤١ مليون شخص إضافي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ إلى صفوف من يعانون نقص التغذية في عام ٢٠٠٧. وتوجد الأسر المعيشية الريفية الفقيرة التي ليست لها أراضٍ أو التي تملك أراضٍ صغيرة، إلى جانب تلك التي لا تستخدم الأسمدة أو المبيدات، من بين أكثر من تضرر من ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وتعاني على وجه الخصوص الأسر المعيشية الفقيرة التي تعيلها نساء، سواء في المناطق الريفية والحضرية، لأن المنتجات الغذائية تمثل نسبة أكبر من نفقاتها ولأنه من المرجح أن تواجه عراقيل في الحصول على الأراضي والقروض.

٢٥ - وعلاوة على العواقب الخطيرة التي ستخلفها في الأجل القريب الزيادات في أسعار المواد الغذائية، فإن مما يدعو إلى القلق الشديد تأثيرها الطويل الأجل على قدرة الفقراء على التعافي من الصدمة والخروج من وهدة الفقر في نهاية المطاف. وفي حين أنه بوسع الأسر المعيشية الغنية أن تتعامل مع صدمة الأسعار عن طريق خفض النفقات غير الضرورية أو الاستعانة بمدخراتها، فإن هذه الخيارات ربما لن تُتاح لأشد الناس فقراً، الذين قد يضطرون إلى مزيد من استنزاف موارد قاعدة أصولهم الضئيلة أو خفض النفقات الأساسية، كإنفاقهم على التعليم مثلاً. وسيؤدي هذا الأمر، علاوة على التأثير البعيد المدى لعدم كفاية الاستهلاك الغذائي، إلى تدني الإنتاجية واحتمالات توليد الدخل في المدين المتوسط والبعيد.

#### رابعاً - تغير المناخ: تكاليف غير متكافئة بالنسبة للمنطقة

٢٦ - في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من المرجح أن يكون أثر تغير المناخ شديداً، حيث سيواجه مجال المياه والقطاع الزراعي أكبر الأخطار. ومن المتوقع أن تنخفض الإنتاجية الزراعية في المنطقة من ٥ إلى ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠، بالمقارنة مع مستويات عام ١٩٩٠. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عواقب جسيمة من حيث الفقر والجوع، لا سيما بالنسبة للنساء، إذ يمثلن نسبة أكبر من الأيدي العاملة في الزراعة. ومن المحتمل أن يصيب تزايد الضغط على المياه عدداً يتراوح بين ١٨٥ مليون و١٩٥ مليون شخص في آسيا والمحيط الهادئ، مما يزيد من تهديد المخاطر الصحية. وتتحمل النساء والفتيات العبء الرئيسي، لأنه سيكون عليهن إنفاق المزيد من وقتهن لجمع المياه، وهو ما سيخلف آثاراً سلبية في مجالي توليد الدخل والتعليم. وهناك أمر آخر يبعث على القلق وهو ارتفاع منسوب مياه البحر، التي تشكل خطراً كبيراً على المناطق الساحلية والعديد من بلدان جزر المحيط الهادئ. ومن الممكن أن يؤدي اقتران ارتفاع درجات الحرارة وارتفاع مستوى سطح البحر إلى تغير أنماط

دوران المياه الساحلية، مما يؤثر بدوره على تآكل السواحل وإمدادات المياه العذبة والأرصدة السمكية.

### الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتغير المناخ

٢٧ - من المرجح أن تشهد منطقة آسيا والمحيط الهادئ آثارا اجتماعية واقتصادية سلبية وضخمة بصورة غير متناسبة من جراء تغير المناخ، ومرد ذلك إلى سوء مواقع العديد من البلدان وضعف مناعتها أمام أي ارتفاع إضافي في درجات الحرارة عند خطوط العرض المنخفضة. وسيكون الأشخاص ذوو الدخل المنخفض أكثر المتضررين من ذلك، إذ أنهم يعتمدون كثيرا على الأنشطة المتأثرة بالمناخ مثل الزراعة والحراثة وصيد الأسماك. وهم أكثر ضعفا إذ تعوزهم الموارد والخيارات التي تمكنهم من اتخاذ التدابير للتخفيف من آثاره والتكيف معه. وبالمثل، فإن أقل البلدان نموا في آسيا والمحيط الهادئ من المرجح أن تكون أكثر ضعفا أمام هذا الأمر.

٢٨ - ويمكن أن يخلف تأثير تغير المناخ على الزراعة في المناطق الريفية، حيث تقطن الغالبية العظمى من الفقراء في المنطقة، أثرا خطيرا على معيشة الملايين من الناس، مما يعرضهم لخطر الجوع وسوء التغذية. ونظرا لانخفاض أراضي الحلقات والجزر المرجانية الواقعة في المحيط الهادئ عن مستوى سطح البحر، فمن المتوقع أن تكون هي من بين أولى المناطق التي تعاني من آثار تغير المناخ؛ فالمقيمون فيها سيضطرون إلى التكيف مع الوضع القائم أو التخلي عن بيوتهم. وقد ازداد عدد السكان زيادة كبيرة في معظم بلدان جزر المحيط الهادئ، ويعيش عدد متزايد منهم بالقرب من المناطق الساحلية. ومن شأن الآثار المتوقعة لتغير المناخ أن تؤدي إلى جعل الكثير من بلدان جزر المحيط الهادئ تتكبد تكاليف اجتماعية واقتصادية تتجاوز قدراتها، وهو ما قد يهدد وجودها في نهاية الأمر.

٢٩ - وإذا زاد تغير المناخ من تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها، فإن منطقة آسيا والمحيط الهادئ قد تعاني أكثر بكثير من أي منطقة أخرى، وذلك نظرا لضعفها أمام الصدمات البيئية والاقتصادية. وخلال القرن الماضي، كانت نسبة ٩١ في المائة من الوفيات ناجمة عن الكوارث الطبيعية في آسيا والمحيط الهادئ. وأظهر الموت والدمار اللذين أحققهما إعصار نرجس بمياتار ضعف البلدان في هذه المنطقة، وهذا ما يضيف عبئا آخر على التحديات الإنمائية المستمرة، مما سيجعلها أكثر صعوبة.

٣٠ - ويعد تقييم الأضرار الاقتصادية الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية واضحا نسبياً. غير أن أضراره الاجتماعية، من حيث الخسائر في الأرواح والإصابات والآثار النفسية السلبية، يصعب تحديد مقدارها ويمثل بالنسبة للكثيرين مصدر مشقة يعجز عنه الوصف.

## خامسا - اجتماع الأزمات: إعادة توجيه مسار المنطقة الإنمائي

٣١ - نظرا لاجتماع الأزمات وآثارها المضاعفة، فإن التصدي لها ينبغي أن يدور حول إعادة التوازن بين النظم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وبين الحكومات وشركائها. ويعتبر وضع هذه الحلول موضع التنفيذ عملية تتجاوز ديناميات السوق: فهي تمتد عبر القارات لترتبط بين الشعوب والمجتمعات مع بعضها البعض، وتمتد عبر الزمن لترتبط بين الأجيال. لكن، كيف يمكن تحقيق ذلك؟ قبل الإجابة على هذا السؤال، فلا بد من النظر إلى طبيعة الصلات الممتدة عبر الأزمات. فهذا السياق هو الذي يمكن أن يُرى من خلاله المغزى الكامل لتطبيق مبادئ الاستدامة والشمول في جميع مراحل عملية التنمية.

### ألف - السمات المشتركة وآثارها مجتمعة

٣٢ - السمة المميزة المشتركة بين هذه التهديدات الثلاثة هي نطاقها العالمي: فليس هناك بلد لم يتضرر منها، في حين أن عدد الأفراد الذين لم يتضرروا قليل جدا. ولم تعد تنطبق على الأزمات تلك التصنيفات القائمة على التبسيط الشديد من تصنيف البلدان إلى بلدان متقدمة النمو و/أو بلدان نامية. إذ يمكن أن تحل الكارثة بالعواصم المالية بنفس الشدة التي شهدتها الأسواق الناشئة. فإعصار كاترينا المداري وإعصار نرجس الحلزوني مرقا أوصال المجتمعات في بلدان تقع على طرفي نقيض من حيث التنمية. والأمر المؤكد هو أن الفقراء، بغض النظر عن مكائهم وطبيعة الأزمة التي تعصف بهم، هم أشد تضرراً، وتعافيتهم منها يستغرق وقتاً أطول. كما أنهم أقل الناس مسؤولية عن التسبب في الأزمة. والسمة المشتركة الثانية هي أن الأزمات الثلاث جميعها أزمات طويلة الأمد، رغم أن كل منها ضرب فجأة وبقوة. وتعود جذور الأزمة المالية العالمية الراهنة إلى أوجه ضعف طويلة الأمد على صعيد الاقتصاد الكلي والصعيد المالي ما برحت تتراكم على مدى عقود من الزمن. وتعكس الزيادات في أسعار النفط الخام والسلع الغذائية في الفترة ما بين عام ٢٠٠٢ ومنتصف عام ٢٠٠٨ اتجاهات أساسية على المدى الطويل في ظروف العرض والطلب. وترتبط التهديدات التي يشكلها تغير المناخ على إنتاج الأغذية والموارد المائية وتوفير سبل العيش في المناطق الساحلية بعملية طويلة قوامها تكثيف الإنتاج الصناعي والنشاط البشري.

٣٣ - إلا أن حالات اختلال التوازن هي السبب الأساسي لجميع الأزمات في نهاية المطاف. فالأزمة المالية مرتبطة باختلال التوازن بين المدخرات والنفقات سواء داخل البلدان أو في ما بينها. والزيادات في أسعار الغذاء والوقود مرتبطة بارتفاع سريع في الطلب على النفط الخام والسلع الغذائية، وخاصة الحبوب، يقابلها تباطؤ الاستجابة في مجال العرض، وهو ما يتسبب في تدني المخزونات. واختلال التوازن في الحصول على المياه والصرف الصحي

والطاقة والصحة والتعليم مرتبط بالفقر المزمن الذي يديم تدهور البيئة على مدى أجيال عديدة. وعلاوة على ذلك، هناك اتجاه لتنامي حالات اختلال التوازن. فالثروة الاقتصادية أصبحت محصورة بشكل متزايد في أيدي عدد أقل من الناس، ومن ثم تتراكم دوائر أوسع من الاختلالات التي تعزز الأزمات وتديمها. وعندما أضيفت الاختلالات السائدة في الأسواق المالية إلى تلك الموجودة في أسواق الطاقة والمواد الغذائية، ازدادت أسعار السلع الأساسية غلاء، وهو ما يعرض للخطر كلا من النمو الاقتصادي وتحقيق هدف القضاء على الفقر والجوع.

٣٤ - وتعد الضغوط سمة مشتركة بين أكثر من أزمة، ويجب أن تؤخذ آثارها المضاعفة في الاعتبار عند ابتداء السياسات الكفيلة بالتصدي لها. وثمة قواسم مشتركة بين التخفيف من آثار تغير المناخ والحد من احتمالات تكرار حوادث الارتفاع الحاد لأسعار النفط الخام في المستقبل، ويمكن استغلال أوجه الترابط تلك من خلال تعزيز كفاءة الطاقة واستخدام الطاقة المتجددة. غير أن هذا لا يكفي. فالإفراط في التأكيد على ضرورة تحقيق أمن الطاقة قد يؤدي إلى زيادة حالة الأمن الغذائي وتحديات تغير المناخ سواء إذا استخدمت في استزراع أنواع الوقود الأحيائي الأراضي الصالحة للزراعة التي كانت موجهة لزراعة المحاصيل الغذائية، أو إذا أسهم ذلك في إزالة الغابات.

٣٥ - غير أن أحد الشواغل الرئيسية الأخرى المتعلقة بالأزمة الثلاثية مرتبط بتزايد العجز المالي والدين العام. فمع تنامي قائمة المؤسسات التي تعاني من شدة والأشخاص الذين يعانون من ضائقة كل يوم، سواء كانت مصارف متعثرة أو صناعات استراتيجية تضررت بسبب الانكماش وتقلب الأسعار، أو كانوا مزارعين غير مستعدين لتحمل انهيار أسعار السلع الأساسية، أو فقراء الحضر الذين يصارعون ارتفاع أسعار المواد الغذائية، أو الصفوف المتزايدة من العاطلين عن العمل، من ضمن عدد كبير من الضحايا، فإن الحكومات يمكن أن تتعرض لضغوط شديدة لإنفاق أموالها على حالات الطوارئ العاجلة والحفاظ على الاستقرار والنظام الاجتماعيين. وقد تتردد في تخصيص الموارد الشحيحة لتحقيق أهداف طويلة الأجل، مثل تغير المناخ، حيث الفوائد ليست واضحة على الفور. وعلاوة على ذلك، وبما أن النمو الاقتصادي لا يزال يزداد تباطؤاً، فإن انخفاض عائدات الضرائب سيتيح للحكومات حرية أقل للتحرك على الصعيد المالي. وفي ظل هذا السيناريو، فإنه إذا تعزز التصور، لا سيما في الأسواق المتقدمة، بأن الحوافز الضريبية فشلت في استعادة الثقة بين عملاء الأسواق وأن الحكومات قد تعوزها الوسائل الكافية لتمويل عمليات أكبر وأكبر لإنقاذ النظام المالي، فإنها ستلقي على عاتق الأجيال المقبلة التكاليف المتعلقة بالتصدي للتحديات الطويلة الأمد.

٣٦ - وبالمثل، فإنه من الواضح أنه في ضوء كل ما تقدم، يمكن أن تتعرض ميزانيات المعونة لضغوط كبيرة. وهذا من شأنه أن يؤثر بشكل خاص على البلدان ذات الدخل المنخفض، والتي تعتمد على المساعدة الإنمائية الرسمية، ليس فقط من أجل استراتيجياتها المتعلقة بالتخفيف من حدة الفقر وتنميتها الطويلة الأجل، بل أيضا بوصفها وسيلة تقيها من الصدمات الخارجية. وستكون أقل البلدان نموا التي تعاني عجزا ماليا كبيرا ومتزايدا عرضة لهذه المخاطر بوجه خاص.

## باء - إعادة توجيه دور الحكومة

٣٧ - يجب على أي محاولة لإعادة توجيه السياسة العامة أن تبدأ بالحكومات -- أي مؤسساتها وسياساتها وكيفية تعاونها مع بعضها البعض على الصعيد الإقليمي وعلى الساحة المتعددة الأطراف لدعم الرؤى الطويلة الأجل والحفاظ على استقرار النظم وتوازنها. وقد غيرت ضخامة الأزمة المالية، مقترنة بأزمي الغذاء والبيئة، مشهد الاقتصاد الكلي من نواح أساسية. وستبرز مواءمة استخدام الأدوات المالية لأغراض النمو الاقتصادي، وموازنة استخدام الطاقة من أجل النمو المستدام، وتقاسم الثروة الاقتصادية من أجل التنمية الشاملة أكثر جدا مما كان عليه الحال فيما مضى، فيما تُركت القرارات التخصيصية بشكل متزايد لآليات السوق وما يلازمها من اتجاه صوب تصحيح الذات وإزالة أوجه الخلل. وتبين أن الأخطار والتكاليف التي تلازم عجز الأسواق قاسية للغاية، حيث اتضح أن دور الحكومات قد أغفل لفترة طويلة. وتُدعى الحكومات حاليا إلى العودة إلى المشهد الاقتصادي، وإن كان من الخطأ الرجوع إلى أشكال الإدارة التي اتسمت بها العقود الماضية، حيث كانت الحكومات تمتلك فئات كبيرة من الموارد الإنتاجية وتقوم بتنظيمها وإدارتها. فبدلا من ذلك، ينبغي لعودة الحكومات أن تتطور وفقا لأشكال عصرية من الإدارة الاقتصادية والتنظيم المجتمعي. ويرد أدناه بيان المبادئ والممارسات التي يمكنها أن توجه ذلك.

٣٨ - أولا، من المهم التسليم بأن زمننا زمن غير عادي وبأن الأزمة تستدعي إجراءات تتعلق بالسياسة العامة تتناسب مع حجم المشكلة. فعودة الحكومة إلى ساحة الاقتصاد ينبغي أن تنطوي على إنفاق عام يفوق مداه بكثير ما كان عليه فيما مضى، حيث يمكن للعجز المالي أن يتجاوز ما تفرضه الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي في الظروف العادية. وفي ظل الانخفاض الكبير للطلب الخارجي على الصادرات الآسيوية وتراجع الطلب الداخلي، ستضطر المنطقة إلى الاعتماد على الإنفاق العام لدرء أسوأ مرحلة في الأزمة. ومن ثم فإن للإنفاق العام غاية رئيسية تتصل بالاقتصاد الكلي. وينبغي للإنفاق العام أن يكون أيضا ملائما حتى يتم وضع حد لعمق الانكماش. وفي ظل احتياطات العملات الأجنبية التي تبلغ

قيمتها حوالي ٤ من ترليونات الدولارات، وفوائض الحسابات الجارية الكبيرة، وانخفاض التضخم، والعجز المالي الذي انخفض إلى حد كبير مقارنة بالعجز الذي شوهد خلال أزمة عام ١٩٩٧ (انظر الجدول)، فإن العديد من البلدان الآسيوية تتمتع بوضع جيد لتوسيع نطاق الإنفاق العام.

٣٩ - ثانيا، ربما كان ما هو أكثر أهمية من حجم الاستثمارات يتمثل في كيفية إنفاق الحكومات، حيث ينبغي توجيه الإنفاق العام بدقة. فالموارد المالية غالية، وسيتمتع في نهاية المطاف الحد من الارتفاع الحالي لعجز الميزانية. ومن ثم، فمن المهم كفالة أعلى معدلات العائد الاجتماعي للنفقات المالية الحالية لكي يتسنى للحكومات اتخاذ قرارات سليمة في مجال الاستثمار. ورغم أن تشكيلة مجموعات الإجراءات الحفازة ستتوقف على حالات بلدان محددة، ولا سيما مستوى التنمية في البلد، فإن الأزمة إجمالا تتيح للحكومات فرصة لاستشراف المستقبل والتخطيط للمدى البعيد. ومن الأهمية بمكان الاستثمار في أغنى موارد المنطقة، وهي شعوبها، بكل ما تمثله من تنوع وثقافة وقيم. ويعد الإنفاق ليس فقط على الهياكل الاجتماعية (المستشفيات والمدارس والسكن والتصحيح) بل وعلى تحسين الخدمات المقدمة لنظامي التعليم والصحة، أساسيا لتحديد طابع ونوعية النمو والتنمية الاقتصاديين مستقبلا في المنطقة.

أرصدة الميزانية في اقتصادات بلدان مختارة في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في السنوات ١٩٩٧ و ١٩٩٨ و ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ (النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي)

	٢٠٠٨	٢٠٠٧	١٩٩٨	١٩٩٧
اقتصادات البلدان النامية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ				
شرق وشمال شرق آسيا				
الصين	٠,٤	٠,٧	٢,٤-	١,٩-
هونغ كونغ، الصين	١,٢-	٧,٢	١,٨-	٦,٤
منغوليا	٢,٥-	٢,٩	١٤,٣-	٩,١-
جمهورية كوريا	١,٥	٣,٨	٣,٩-	١,٤-
شمال وسط آسيا				
أرمينيا	٠,٨-	٠,٧-	٣,٨-	١,٧-
أذربيجان	١,٦-	٠,٢-	١,٨-	٢,٤-
جورجيا	--	٠,٨	٧,٦-	٧,٧-

٢٠٠٨	٢٠٠٧	١٩٩٨	١٩٩٧	
٢,٢-	١,٧-	٣,٩-	٣,٧-	كازاخستان
٠,٧-	٠,١	٣,٠-	٥,٢-	قيرغيزستان
٥,٥	٥,٤	٤,٨-	٦,٤-	الاتحاد الروسي
٠,٣-	١,٧	٢,٧-	٤,١-	طاجيكستان
٠,٣-	٠,٤	٢,٦-	٠,٢-	تركمستان
--	--	٢,٠-	٢,٤-	أوزبكستان
<b>جزر المحيط الهادئ</b>				
--	٣,٦	٢,٥-	١,١	جزر كوك
١,٥-	١,٣-	٥,٠	٦,٥-	فيجي
--	--	٥١,٠	٥٦,٠	كيريباس
١,٠	٢,٥	١,٨-	٠,٢	بابوا غينيا الجديدة
٠,٣-	١,١	٢,٠	٢,٢	ساموا
١,٣	١,١-	٣,٠	٣,٦-	جزر سليمان
١,٠-	١,٥	٢,٤-	٤,٨-	تونغا
--	١٤,٣-	١٩,١	٣١,٨-	توفالو
١,٠	٠,٣-	٩,٤-	٠,٥-	فانواتو
<b>جنوب وجنوب غرب آسيا</b>				
٤,٨-	٣,٧-	٣,٤-	٣,٧-	بنغلاديش
--	٠,٥	٠,٩	٢,٣-	بوتان
٤,٥-	٣,١-	٥,١-	٤,٨-	الهند
٥,٤-	٣,٤-	٢,٢-	١,٠-	إيران (جمهورية - الإسلامية)
٩,٧-	٧,١-	١,٩-	١,٤-	جزر الملديف
٤,٠-	٤,١-	٥,٥-	٤,٨-	نيبال
٧,٤-	٤,٣-	٧,٦-	٦,٤-	باكستان
٧,٠-	٧,٧-	٨,٩-	٧,٩-	سري لانكا
١,٨-	١,٦-	٦,٢-	٦,٠-	تركيا
<b>جنوب شرق آسيا</b>				
٢,٢-	٢,٨-	٥,٤-	٣,٧-	كمبوديا
١,٢-	١,٣-	١,٧-	٠,٥	إندونيسيا
٣,٠-	٣,١-	٦,٦-	٥,٢-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٥,١-	٣,٢-	١,٨-	٢,٤	ماليزيا
--	--	٥,٧-	٠,٩-	ميانمار

٢٠٠٨	٢٠٠٧	١٩٩٨	١٩٩٧	
٠,٨-	٠,٢-	١,٩-	٠,١	الفلبين
٠,٩	٣,٤	٢,٥	٣,٤	سنغافورة
١,٤-	٢,٤-	٢,٨-	١,٥-	تايلند
٣٥٢,٠	٢٩٧,٠	--	--	تيمور - ليشتي
٤,١-	٤,٩-	٢,٥-	٤,١-	فييت نام
<b>اقتصادات البلدان المتقدمة النمو في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ</b>				
١,٨	١,٦	٠,٣	٠,١	أستراليا
٣,٤-	٣,٢-	٥,٦-	٤,٠-	اليابان
١,٤	٢,٦	٢,١	٢,٢	نيوزيلندا

المصادر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، استنادا إلى مصادر وطنية؛ ومصرف التنمية الآسيوي، المؤشرات الرئيسية لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٠٨ (مانبلا، عام ٢٠٠٨)؛ وصندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي (واشنطن العاصمة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)؛ ومشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي؛ وتقديرات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

ملاحظة: البيانات المقدمة عن عام ٢٠٠٨ عبارة عن تقديرات.

البيانات المتعلقة بمنغوليا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وميانمار (منذ عام ١٩٩٨)، والفلبين، وتيمور ليشتي، وفييت نام، وبوتان، وجزر الملديف، ونيبال، وأرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، والاتحاد الروسي، وطاجيكستان، وتركمانستان، وجزر كوك، وفيجي، وبنابوا غينيا الجديدة، وساموا، وجزر سليمان، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو تشمل المنح.

٤٠ - ومما يتصل بذلك الحاجة إلى توسيع نطاق نظم الحماية الاجتماعية. ويفتقر ما يزيد على نسبة ٨٠ من سكان المنطقة إلى فرص الاستفادة من نظم الحماية الاجتماعية بأي شكل من الأشكال، وهو ما يحمل الملايين على استعمال آليات مواجهة تضر بهم، من قبيل تخفيض الوجبات وتناول أكل ذي قيمة غذائية أدنى وإخراج الأطفال من المدارس وبيع الماشية واقتراض المال لإطعام أفراد الأسرة. علاوة على ذلك، على الرغم من أن معدلات تضخم أسعار الأغذية المحلية تنخفض تدريجيا في سائر منطقة آسيا والمحيط الهادئ، فليس هناك ما يضمن عدم حدوث فصل آخر من فصول من ارتفاع أسعار الأغذية بسرعة عندما يستأنف الاقتصاد العالمي نموه. ومن المهم تزويد كل الأشخاص الضعفاء بحد أدنى من المنح لدعم أمنهم الغذائي، ولا سيما في البلدان غير القادرة على التحول تدريجيا إلى التغطية الشاملة للسكان. وعلى نفس المنوال، يجب معالجة القضايا الاجتماعية معالجة كافية في السياسات والبرامج للتخفيف من حدة آثار

تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ويقر مثل هذا النهج بأهمية التنمية البشرية والرفاهية في عملية التنمية إجمالاً.

٤١ - ويتطلب التخطيط الطويل المدى أيضا من الحكومات أن تبدأ في اتخاذ ترتيبات من أجل مجتمع آخذ في الشيوخة. وتزايد شيوخة سكان آسيا بسرعة، حيث يتوقع أن تفوق نسبة ١٧ في المائة من سكان البلدان النامية فيها سن الخامسة والستين بحلول عام ٢٠٢٥، مقارنة بنسبة ٦ في المائة اليوم. وتبلغ هذه الزيادة ضعف سرعة الزيادة المشهودة في البلدان المتقدمة النمو. ومما يبعث على المزيد من القلق ضيق تغطية المعاشات الاجتماعية ومعدلات الفقر في صفوف المسنين التي تبلغ ضعف معدلات الفقر تقريبا في صفوف السكان إجمالاً، وهو ما ينتج عنه حرمان الكثيرين منهم من حق الكرامة والأمن. ويمنع هذا الوضع أيضا المسنين من المساهمة في المجتمع باعتبارهم مستودعا للخبرة والحكمة والتراث، وباعتبارهم من عوامل النشاط الاقتصادي. ومن شأن الاستثمار في المعاشات الاجتماعية أن يترتب عليه تأثير مضاعف فوري، كأن يتمكن المستفيدون من المعاش من الاعتناء بصورة أفضل بالأطفال الذين يكفلونهم. ومن شأن ذلك أن يجعل التنمية أكثر شمولا واستدامة، في الوقت الذي يحول فيه المجتمعات إلى وحدات كاملة متماسكة ومستقرة.

٤٢ - وفي ظل النقاش الحالي بشأن مجموعات الإجراءات الحفازة المالية، قررت بعض البلدان تخفيض الضرائب أو تحويلها لتعزيز الاستهلاك الخاص. ويُعتقد أن مثل هذه السياسات لها تأثير أسرع مقارنة بالسياسات التي تدعم الإنفاق العام على الهياكل الأساسية المادية أو الاجتماعية. بيد أن ذلك قد لا ينطبق في الظروف الراهنة. وبالنظر إلى حالة التشاؤم وعدم التيقن إجمالاً، قد يقرر العديد من الأسر المعيشية ادخار معظم هذه الاستحقاقات بدلا من صرفها. كذلك إذا ما طالت مدة الانكماش، قد يكون من المستصوب الالتزام بإنفاق عام أطول مدى بدلا من التزم بإنفاق سريع الأثر. وينبغي للتخفيضات الضريبية، لدى استعمالها، أن تستهدف أكثر أفراد المجتمع فقرا. ولا يساعد ذلك فقط على بلوغ الأهداف الاجتماعية، بل إنه يكفل تأثيرا أكبر للتخفيضات الضريبية على الاستهلاك الوطني والنمو الإجمالي، لأن الفقراء ينفقون على الأرجح أي دخل إضافي.

٤٣ - وينبغي للحكومات أن تخطط وتدعم تطوير أحدث الابتكارات التكنولوجية التي لم تبلغ أوجها بعد. ولا ينبغي أن تقتصر هذه السياسة العامة على أكثر بلدان المنطقة تقدما، حيث إن ثمة العديد من الأمثلة عن أقل البلدان ثراء التي تستثمر بنجاح في مثل هذه الابتكارات. وسيتوقف بشكل حاسم تطوير التكنولوجيات النظيفة للتخفيف من آثار تغير المناخ ومن تدهور البيئة على مثل هذا الدعم الحكومي. ولا ينبغي أن يسمح للأزمة الاقتصادية

الراهنة بتعطيل الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ، لأن عدم اتخاذ أي إجراء اليوم سيكون مكلفاً في المستقبل حيث قد لا يمكن قلب مسار تلك الاتجاهات. وفي بعض البلدان، قد ترتفع التكاليف لتتجاوز نسبة ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتتيح التكنولوجيات النظيفة عدة فرص لإحداث طفرة تتعدى المجال البيئي. ويتسم الابتكار بالقدرة على التنمية الذاتية، وستنشأ تطبيقات قوية للتكنولوجيات الجديدة في مجالات الإعلاميات والتكنولوجيا الأحيائية وبحوث الخلايا الجذعية وهندسة التشغيل الآلي، مما يتيح للمنطقة التحول إلى مصدر عالمي للتجديد والنمو.

٤٤ - ويمثل الاستثمار في الهياكل الأساسية عنصراً هاماً آخر لنهج التخطيط الاستراتيجي، ولا سيما بالنسبة لبلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التي توجد في المراحل الأولى لتطوير الهياكل الأساسية وتأهيلها، حيث يرجح أن تكون معدلات العائد الاجتماعية عالية جداً. وفي هذا الصدد، قد تود البلدان النظر في ما يلي: (أ) مواصلة الأنشطة الجارية أو ربما تكثيفها؛ و (ب) التعجيل بتنفيذ المشاريع التي خضعت إلى حد كبير لعملية التقييم؛ و (ج) تبسيط العمليات في دورة المشاريع؛ و (د) تحسين ثقة الجمهور في تنمية الهياكل الأساسية من خلال زيادة الشفافية.

## جيم - الحكومة بوصفها شريكاً للشعب

٤٥ - سيستتبع تطوير شكل حديث للحكومة أيضاً تجاوز نطاق الحكومات للتطلع إلى أصحاب المصلحة والتحالفات التي تشكلها الحكومات بوصفها شريكة لشعبها. وتمثل إحدى الجهات الفاعلة الرئيسية في هذه العملية في قطاع الأعمال التجارية، لأن الأعمال التجارية توجد فرصاً للعمل وتدعم الطلب الإجمالي وتنشئ ثروة. وقد بين تقارب سمات الأزمات أن قطاع الأعمال يشاطر الحكومات بصورة متزايدة تطلعاً إلى تحقيق وسيلة أكثر شمولاً واستدامة للتنمية. ويتيح ذلك إمكانية تشكيل تحالفات جديدة يتمكن في ظلها قطاع الأعمال من الاضطلاع بمسؤوليته الاجتماعية والبيئية ومن تحقيق أرباح. وتعد منظمات المجتمع المدني أيضاً بمثابة شركاء رئيسيين في التحالفات الجديدة التي تشكل الآن. فعلاوة على رصد وتبع أداء الحكومات، تضيف تلك المنظمات مزيداً من الشفافية على العملية. ومن شأن تطوير نظام واضح لمساءلة منظمات المجتمع المدني أن يضيف مزيداً من الشرعية على الدور الذي تضطلع به.

## سادسا - التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة: من القدرة على التكيف مع الأزمة إلى مقاومة الأزمة

٤٦ - لقد أدى اجتماع الأزمات إلى تغييرات جوهرية في المشهد الاقتصادي الكلي؛ فستدخل الحكومة في المجال الاقتصادي من جديد في دور يؤدي إلى صياغة وتشكيل المسار التنموي للمنطقة. ويستدعي التهديد الثلاثي للتنمية اتخاذ مجموعة من الإجراءات في مجال السياسة العامة ستقوم بمعالجة شواغل محددة، كما تقوم في نفس الوقت بإعادة توجيه نموذج التنمية. وقد يرغب الأعضاء، والأعضاء المنتسبين، في النظر في التوصيات المقترحة، وفي تقديم المزيد من التوجيهات إلى الأمانة.

## ألف - الإصلاح المالي وإصلاح الاقتصاد الكلي

٤٧ - ومن المتوقع أن يظل إصلاح الهيكل الاقتصادي العالمي على رأس جدول أعمال السياسة الدولية. ومن المتوقع على وجه الخصوص أن تحتل الحاجة لإصلاح النظام المالي الدولي وتوفير ضمانات أفضل لمنع تكرار الأزمة الحالية، مركز الصدارة. ويمكن لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ أن تتوقع أن يكون لها صوت مؤثر في تشكيل هيكل متعدد الأطراف أكثر شمولا، يتناسب مع زيادة مساهمتها في ازدهار الاقتصاد العالمي. وقد حان الآن وقت العمل؛ فمن خلال الاستخدام الأكثر فعالية للمنابر الإقليمية القائمة، يمكن لأعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وأعضائها المنتسبين، أن يناقشوا خيارات السياسة العامة، ويزيدوا من حدة تركيزهم، ويقوموا ببناء توافق سياسي حول الإصلاحات المطلوبة المتعددة الأطراف.

٤٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، ثمة نقاش مُهمَل بدرجة كبيرة، يتعلق بصياغة سياسات فعالة ومنسقة للاقتصاد الكلي من أجل نقل المنطقة من القدرة على التكيف مع الأزمة إلى مقاومة الأزمة. ويحظى التنسيق لزيادة فعالية السياسات المالية والنقدية التوسعية بأهمية خاصة في هذه الأزمة. وسيستفيد تنسيق سعر الصرف، كما سيستفيد التحدي الوثيق الصلة به المتمثل في إدارة التعرض لانتكاسات تدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل، من إنشاء ترتيبات إقليمية أكثر تنسيقا وطول أمدا.

٤٩ - وتحظى الحاجة إلى وضع خطة طوارئ إقليمية للاستجابة السريعة لمشاكل السيولة والرسمة بالمصارف المحلية بنفس القدر من الاهتمام في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ولكن ذلك يتطلب التعجيل بإنشاء نظام إقليمي للمراقبة يركز على المخاطر الناشئة. وبالتالي، هناك ضرورة ملحة لتحليل الفجوة الكبيرة في المعلومات الموجودة في تقييم المخاطر المالية المنهجية.

وكخطوة أولى، أنشأت اللجنة قاعدة بيانات للمؤشرات المالية بغرض متابعة أداء هذه المؤشرات.

٥٠ - لقد وضعت الأزمة المالية العالمية ضغوطا كبيرة على المصدرين بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ لزيادة قدرتهم التنافسية من أجل استغلال الفرص التصديرية التي تتقلص بسرعة؛ ولكنها أيضا زادت من الضغوط الحمائية، حيث تدافع الاقتصادات لدعم الصناعات المحلية المتعثرة. وهذا يستدعي تعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك احتتام جولة الدوحة للمفاوضات، وفقا لصلاحياتها في مجال التنمية، حيث أن هذا النظام يوفر البيئة الأكثر استقرارا وشفافية لإدارة التجارة العالمية والإقليمية.

٥١ - لقد تفاقم انخفاض التجارة بسبب نقص الائتمان التجاري. فمنطقة آسيا والمحيط الهادئ هي المنطقة الوحيدة التي لا تمتلك مؤسسة إقليمية خاصة بها ومكرسة خصيصا لائتمانات التصدير وضمانات ائتمانات التصدير، ويبدو ذلك أمرا شاذًا نوعا ما بالنظر إلى الأهمية الكبيرة للتجارة في هذه المنطقة. وسيُسهل وجود مرفق إقليمي لتمويل التجارة تقاسم المخاطر بين جميع البلدان، ويؤدي إلى تحقيق وفورات الحجم. كما ستكون له مصداقية أكثر من المبادرات الوطنية المنعزلة، مما يوفر للبلدان، لا سيما ذات الاحتياجات الخاصة، زيادة في فرص الحصول على التمويل الدولي. وينبغي أن تكون هناك عملية مستعجلة للتحليل والحوار من أجل إقامة هذا المرفق.

## باء - التعامل مع تقلبات أسعار المواد الغذائية والوقود

٥٢ - إن أسباب ارتفاع أسعار الوقود والغذاء، حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٨، معقدة وتنطوي على بعض الجوانب غير المألوفة، من قبيل الروابط الوثيقة بين الغذاء والوقود وأسواق رأس المال. وكما ذكر أعلاه، قد تكون السياسات النقدية والتمويلية والمالية المنسقة الرامية إلى تجنب الإفراط في السيولة في الأسواق المالية الدولية مفيدة في التأهب للمخاطر التي تنطوي عليها التقلبات المفرطة في أسعار الوقود والسلع الغذائية، و/أو الحد منها، وفي تقليص المضاربة المفرطة. وينبغي أن يكون هذا بندا رئيسيا في جدول الأعمال الخاص بإصلاح النظام المالي الدولي، بحيث يؤدي مصدره السلع الرئيسية في المنطقة دورا قياديا في المناقشات.

٥٣ - وترتبط بذلك ضرورة توسيع نظم الحماية الاجتماعية. وبما أن أكثر من ٨٠ في المائة من سكان المنطقة يفتقرون إلى إمكانية الحصول على أي نوع من نظم الحماية الاجتماعية، ينبغي أن تستعد المنطقة لجولة أخرى من الارتفاع السريع في أسعار المواد الغذائية عندما يستأنف الاقتصاد العالمي نموه. ومن المهم تزويد جميع الأفراد الضعفاء بالحد الأدنى من المنح

لدعم أمنهم الغذائي، وخاصة في البلدان غير القادرة على التحرك تدريجياً نحو تحقيق التغطية الشاملة للسكان.

٥٤ - ونظراً لضغط صناعة الوقود البيولوجي على المياه والأرض والموارد الأخرى اللازمة لإنتاج الأغذية، وما يترتب على ذلك من تأثير على أسعار المواد الغذائية، فلا بد من إعادة النظر بعناية في السياسات الموجهة نحو هذه الصناعة. ونتيجة لإعادة النظر هذه، يمكن اقتراح مدونة قواعد سلوك عالمية تُحدد المبادئ والممارسات التي من شأنها أن تعزز الروابط الإيجابية بين إنتاج الوقود الحيوي والأمن الغذائي والتنمية المستدامة. ويمكن أن يأخذ بزمam المبادرة في هذا الصدد، ائتلاف مكون من الحكومات والأعمال التجارية والمزارعين وجمعيات المستهلكين، من هذه المنطقة، الذين يتقاسمون هذا الرأي<sup>(٢)</sup>.

### جيم - التعامل مع التحديات الحالية الناجمة عن تغير المناخ

٥٥ - يجب اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة قصيرة الأجل وطويلة الأجل، على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية، لتشجيع التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وتشمل التدابير الرئيسية لتخفيف آثار تغير المناخ ما يلي: (أ) تعزيز الكفاءة الإيكولوجية؛ (ب) تشجيع أنماط حياة متعادلة من حيث الأثر الكربوني؛ (ج) وقف إزالة الغابات؛ و (د) إدارة النفايات بكفاءة أكبر. وتشمل تدابير التكيف مع آثار تغير المناخ ما يلي: (أ) الاستثمار في البحث والتطوير في مجال الأغذية والزراعة؛ (ب) إدارة المناطق الساحلية؛ و (ج) تصميم التدخلات المناسبة لتوفير الحماية الاجتماعية. وسيكون لتوفر التمويل والتكنولوجيا الملائمة للمناخ دوراً حاسماً في تحقيق هذه الأهداف. وسيؤدي التعاون الإقليمي دوراً مهماً أيضاً.

٥٦ - وهناك علاقة وثيقة بين التدابير التي تتصدى لأزمة الوقود وتلك التي تتصدى لتغير المناخ. ويتطلب الأمر وجود سياسات منسقة لضمان أمن الطاقة، ولمكافحة خطر تغير المناخ على المدى البعيد. ويتطلب كل من تأمين إمدادات الطاقة والإسراع في عملية التحول إلى نظام للطاقة المنخفضة الكربون، اتخاذ إجراءات جذرية من قبل الحكومات على المستويين

(٢) أوصت قمة الأمن الغذائي التي عقدت في روما في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بتشكيل توافق دولي بشأن المجالات الخمسة التالية: (أ) آليات حماية للأمن الغذائي؛ (ب) مبادئ الاستدامة؛ (ج) البحث والتطوير، وتبادل المعرفة وبناء القدرات؛ (د) التدابير التجارية وخيارات التمويل؛ و (هـ) أساليب لقياس ورصد تأثيرات الوقود الحيوي. انظر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة "الطاقة الحيوية، والأمن الغذائي والاستدامة: نحو وضع إطار دولي" (HLC/08/INF/3 of April 2008)، وهي وثيقة أعدت للمؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: تحديات تغير المناخ والطاقة الحيوية، روما، ٣-٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ (متوفرة على <http://ftp.fao.org/docrep/fao/meeting/013/k2498e.pdf>).

الوطني والمحلي ومن خلال المشاركة في الآليات الدولية المنسقة. وستُضطر المنازل والشركات وأصحاب السيارات إلى تغيير طريقة استخدام الطاقة، بينما سيحتاج موردو الطاقة إلى الاستثمار في تطوير وتسويق التكنولوجيات قليلة الانبعاث الكربوني. ولتحقيق ذلك، يتعين على الحكومات أن تضع الحوافز المالية الملائمة والأطر التنظيمية التي تدعم كلا من أمن الطاقة وأهداف سياسة المناخ على نحو متكامل.

## سابعاً - نحو إطار للنمو والتنمية الشاملين والمستدامين بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ

٥٧ - تُبرز الروابط المعقدة بين الأزمات الحادة إلى إعادة توجيه نموذج التنمية نحو مسار أكثر شمولاً واستدامة للنمو الاقتصادي والتنمية. وسيطلب ذلك من الحكومة أن تؤدي دوراً توجيهياً أكبر في مجال الاقتصاد. وستكون هناك حاجة إلى إعادة تحديد أولوية دور الحكومة بوصفها المُخطِّط للتنمية (الذي قام بصياغتها ووضع إطارها)، كما ستكون هناك حاجة إلى بذل جهد جماعي إقليمي لتوجيه ودعم وتعزيز أوجه التضافر. واستناداً إلى الأعمال السابقة لأمانة اللجنة، ولا سيما الوثيقة الختامية لمؤتمر بالي<sup>(٣)</sup>، يُقترح عقد اجتماع للجنة، في شراكة مع أصحاب المصلحة المعنيين، يضع فيه كبار المسؤولين إطاراً لتوجيه صنّاع القرار بالمنطقة نحو نموذج مشترك للتنمية.

٥٨ - وتتمثل بعض العناصر الرئيسية لإطار التنمية الشاملة والمستدامة بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ فيما يلي:

(أ) الشمول - يمكن لأطر الاستدامة الجزئية أن تخلق تناقضات محتملة تجعل السعي نحو تحقيق أحد الأهداف مضر بالسعي نحو تحقيق هدف آخر. ولتجنب هذه المشكلة، ينبغي أن تكون جميع أبعاد الاستدامة مشمولة في الإطار نفسه؛

(ب) إعطاء تفاصيل كافية لزيادة الصلة الواقعية - على الرغم من أن الاتفاق على الأهداف العامة يمثل خطوة إلى الأمام، إلا أن درجة الاستعجال التي يتعين مراعاتها في اتخاذ التدابير تتطلب اشتغال الإطار على إشارات إلى إجراءات محددة في مجال السياسات وأطر زمنية محددة؛

(٣) اعتمدت في الحوار الرفيع المستوى الخاص بالسياسة الإقليمية المعنية بأزمة الغذاء والوقود وتغير المناخ: إعادة تشكيل خطة التنمية، الذي عقد في بالي، بإندونيسيا، يومي ٩ و ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (متوفر على [www.unescap.org/LDCCU/Meetings/HighLevel-RPD-food-fuel-crisis](http://www.unescap.org/LDCCU/Meetings/HighLevel-RPD-food-fuel-crisis)). تم تنظيم الحوار بالاشتراك بين اللجنة وحكومة إندونيسيا.

(ج) السياسة المالية والنقدية المنسقة - نظرا لأن ظروف الكساد تنتشر من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية، سيكون للاستجابات المالية والنقدية المنسقة مصداقية أكبر، وستساعد على دعم الثقة، وتعزز الآثار المضاعفة على صعيد المنطقة وعلى الصعيد العالمي؛

(د) آليات منسقة للتعاون التقني بين البلدان، مع التركيز بصفة خاصة على دعم أقل البلدان نموا - إن التحديات التي تواجه تنفيذ خطة إصلاح شاملة لتعزيز النمو المستدام كثيرة، وذلك بسبب حداثة بعض عناصرها، ولأنها تتطلب بناء القدرات وتعزيز المعارف التقنية في سائر الوكالات الحكومية. إلا أن الدول المتقدمة لديها بالفعل قدر كبير من الخبرات في هذه المجالات؛ ومن ثم، ينبغي تشجيع التعاون التقني بين الشمال والجنوب. ومن المهم أيضا النظر في التعاون بين بلدان الجنوب من أجل المساهمة في نشر الخبرة التقنية في المنطقة.